

### التجارة الخارجية للدول العربية

#### نظرة عامة

تأثرت التجارة الإجمالية العربية في عام 2011 بالتطورات الإيجابية في السوق العالمية للطاقة، حيث ساهم استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للنفط الخام في ارتفاع قيمة الصادرات العربية بنسبة 30.6 في المائة لتبلغ حوالي 1,196 مليار دولار. كما ارتفعت قيمة الواردات العربية بنسبة 12.8 في المائة لتبلغ نحو 753 مليار دولار، وذلك في ضوء زيادة الإنفاق العام للدول المصدرة الرئيسية للنفط، وكذلك جراء ارتفاع أسعار استيراد النفط بالنسبة للدول المستوردة له.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية في عام 2011، فقد زادت قيمة الصادرات الإجمالية إلى جميع الشركاء التجاريين الرئيسيين بدرجات متفاوتة، مما انعكس على حصص صادرات معظم الشركاء التجاريين. وزادت أيضاً قيمة واردات الدول العربية من جميع شركائها التجاريين الرئيسيين باستثناء اليابان. وفيما يتعلق بتطور الهيكل السلعي للصادرات العربية، فقد تحسنت الأهمية النسبية لفئة الوقود والمعادن في حين تراجع حصة المصنوعات التي تتكون من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية، والآلات ومعدات النقل. وتراجعت حصة السلع الزراعية في الصادرات العربية مقارنة بالعام السابق. وفي جانب الهيكل السلعي للواردات العربية، فقد تراجع حصة المصنوعات، وضمن هذه الفئة، استأثرت الآلات ومعدات النقل على الحصة الأكبر إلا أن حصتها في الواردات الإجمالية تراجعت خلال عام 2011. وفي المقابل ارتفعت حصة فئة السلع الزراعية التي تحتل المركز الثاني في الهيكل السلعي للواردات العربية، في حين زادت حصة واردات فئة الوقود والمعادن التي تحتل المركز الثالث في الهيكل السلعي للواردات.

وفيما يتعلق بالتجارة البينية العربية، فقد سجلت قيمة الصادرات البينية زيادة بنسبة 22.1 في المائة لتبلغ نحو 95.3 مليار دولار في عام 2011. إلا أن ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية العربية بنسبة أعلى من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات البينية، أدى إلى تراجع حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لتبلغ 8.0 في المائة وذلك بعد أن بلغت 8.5 في المائة في عام 2010. أما حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية فقد ارتفعت لتبلغ 12.3 في المائة في عام 2011 مقارنة مع نسبة 11.8 في المائة في العام السابق.

وبخصوص تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية، بلغت قيمة التجارة البينية للبتترول الخام نحو 10.6 مليار دولار في عام 2011، مشكلة حصة 11.3 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية. وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، استأثرت السلع الزراعية الحصة الأكبر، يلي ذلك المصنوعات الأساسية، ثم الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية والمصنوعات المتنوعة الأخرى.

وبالنسبة للتطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2011، قامت الدول الأعضاء في المنطقة بوضع دليل استرشادي للقواعد العربية الموحدة للمنافسة ومنع الاحتكار، واستمر فريق العمل في التفاوض بشأن تحرير تجارة الخدمات في إطار المنطقة. أما فيما يتعلق بالتطورات في تنفيذ برنامج العمل لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، استمر العمل حول وضع جداول التعرفة الجمركية الموحدة وتم الاتفاق حول المعايير للمنافذ الجمركية المؤهلة في إطار الاتحاد الجمركي.

## التجارة الخارجية الإجمالية

### أداء التجارة الإجمالية

انعكس استمرار ارتفاع أسعار الطاقة العالمية خلال عامي 2010 و 2011 على أداء التجارة الخارجية العربية، فبعد أن شهدت التجارة العربية تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2009 نتيجة للتبعات السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، استعادت الصادرات الإجمالية العربية نموها في عام 2010، ثم ارتفعت مجدداً في عام 2011 مسجلة زيادة بنسبة 30.6 في المائة لتبلغ حوالي 1,195.8 مليار دولار مقارنة مع نحو 915.7 مليار دولار في عام 2010. وقد تفوقت نسبة زيادة قيمة الصادرات الإجمالية العربية على نسبة زيادة قيمة الصادرات العالمية في عام 2011، الأمر الذي أدى إلى زيادة وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية ليصل إلى نسبة 6.6 في المائة مقابل 6.0 في المائة في العام السابق.

أما بالنسبة لأداء الواردات الإجمالية العربية، فقد حققت قيمتها زيادة بنسبة 12.8 في المائة في عام 2011 لتبلغ حوالي 752.6 مليار دولار، بعد أن كانت نحو 667.1 مليار دولار في عام 2010. ولقد ساهمت في زيادة الواردات الإجمالية العربية مجموعة من العوامل من أهمها زيادة واردات الدول المصدرة للنفط، في ضوء زيادة الإنفاق العام فيها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار استيراد النفط الخام بالنسبة للدول المستوردة له إضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع الغذائية. وقد انخفض وزن الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة من نسبة 4.3 في المائة في عام 2010 إلى 4.1 في المائة في عام 2011، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)  
التجارة الخارجية العربية الإجمالية  
(2011-2007)

معدل التغير السنوي 2010-2007 (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البند
	*2011	*2010	2009	2008	2007	*2011	*2010	2009	2008	2007	
4.8	30.6	25.3	-32.4	35.8	7.7	1,195.8	915.7	730.9	1,081.2	796.1	الصادرات العربية
7.6	12.8	8.7	-9.0	25.8	31.4	752.6	667.1	613.8	674.4	535.9	الواردات العربية
2.9	19.4	21.7	-22.3	15.1	15.7	18,217.0	15,254.0	12,531.0	16,132.0	14,012.0	الصادرات العالمية
2.6	18.9	21.4	-23.0	15.5	15.1	18,381.0	15,457.0	12,733.0	16,536.0	14,311.0	الواردات العالمية
						6.6	6.0	5.8	6.7	5.7	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية
						4.1	4.3	4.8	4.1	3.7	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية

\* بيانات أولية.

المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، صندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية (2011-2007).

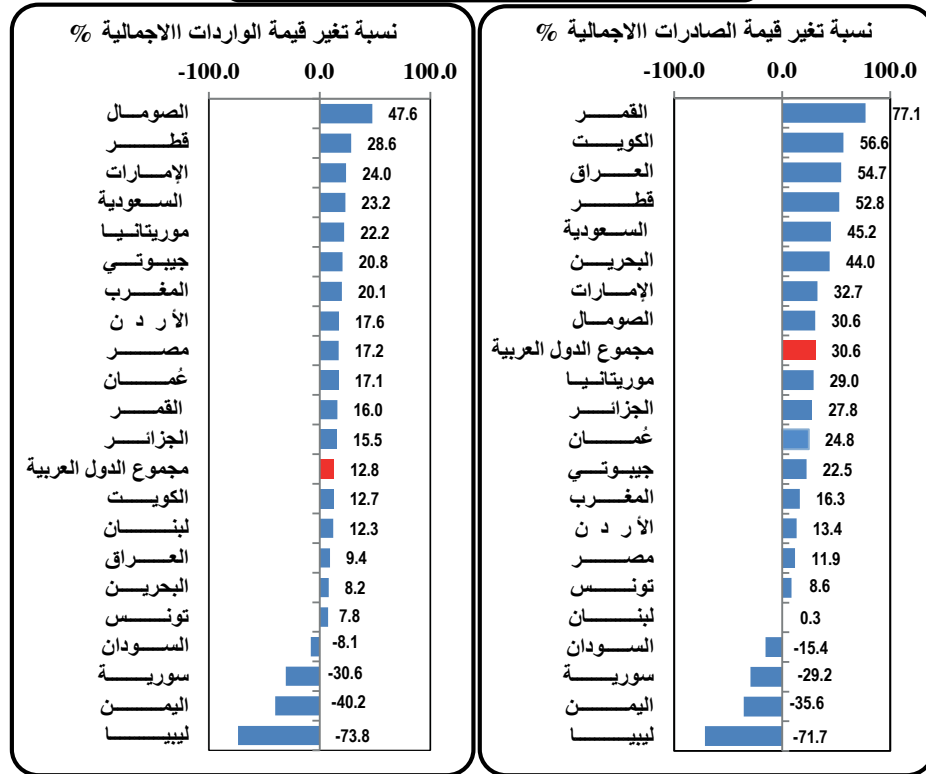
وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى في عام 2011، فقد ارتفعت صادرات الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بنسب أعلى من الدول العربية الأخرى، حيث حققت كل من الكويت والعراق أعلى نسبة زيادة بلغت 56.6 في المائة و54.7 في المائة على التوالي، يليها قطر بنسبة زيادة 52.8 في المائة، ثم السعودية والبحرين والإمارات والجزائر وعمان بنسب تراوحت بين 45.2 في المائة و24.8 في المائة. وبخصوص الدول العربية ذات الصادرات المتنوعة، فقد شهدت قيمة صادراتها نسب زيادة أقل في عام 2011، حيث ارتفعت صادرات المغرب والأردن ومصر وتونس بنسب تراوحت بين 16.3 في المائة و8.6 في المائة، الملحق (1/8).

ففي المغرب، ساهم تحسن صادرات كل من السلع الزراعية والبوتاس والحديد في زيادة صادراتها الإجمالية بنسبة 16.3 في المائة في عام 2011. وفي الأردن ساهمت زيادة صادراتها من المحاصيل الزراعية إلى السوق العراقية في تحقيق زيادة في صادراتها الإجمالية بنسبة 13.4 في المائة. وارتفعت صادرات مصر بنسبة 11.9 في المائة في ضوء ارتفاع صادراتها من مواد البناء والكيماويات والصناعات الغذائية والملابس الجاهزة رغم التحولات السياسية التي شهدتها خلال العام. كما ارتفعت صادرات تونس بنسبة 8.6 في المائة نتيجة زيادة صادراتها في السلع الغذائية إلى الدول المغاربية. ولم يطرأ تغيير يذكر في نمو الصادرات اللبنانية في عام 2011. وعلى مستوى الدول العربية الأقل نمواً، سجلت القمر أعلى نسبة زيادة في الصادرات الإجمالية للدول العربية، بلغت نحو 77 في المائة نتيجة لارتفاع صادراتها من الزيوت العطرية وجوز الهند والورود، وتأتي الصومال بعد ذلك مسجلة صادراتها زيادة بنسبة 30.6 في المائة في ظل تزايد صادرات الحيوانات الحية. وسجلت صادرات موريتانيا زيادة بنسبة 29 في المائة إثر ارتفاع صادراتها من الحديد الخام والمعادن الأخرى. أما السودان، فقد تراجع صادراتها بنسبة 15.4 في المائة.

وفيما يتعلق بباقي الدول العربية التي شهدت إضطرابات سياسية خلال عام 2011، وهي ليبيا واليمن وسورية فقد سجلت صادراتها تراجعاً حاداً، حيث تراجع صادرات ليبيا بنسبة بلغت 71.7 في المائة في ضوء تعطل خطوط الإنتاج النفطي وتوقف الصادرات إثر الأحداث التي مرت بها، كما تراجع صادرات اليمن بنسبة 35.6 في المائة إثر توقف النشاط الاقتصادي خلال الأزمة التي عاشتها البلاد في عام 2011، وسجلت سورية أيضاً انخفاضاً حاداً في صادراتها بنسبة 29.2 في المائة إثر الأحداث التي تمر بها.

وفيما يتعلق بأداء الواردات في عام 2011، فقد ارتفعت قيمتها في سبعة عشر دولة عربية وتراوحت بين أعلى نسبة بلغت 47.6 في المائة في واردات الصومال وأدناها 7.8 في المائة بالنسبة لواردات تونس. أما الدول التي سجلت انخفاضاً في قيمة وارداتها، وهي ليبيا واليمن وسورية والسودان، فقد سجلت ليبيا أعلى معدل تراجع بنسبة 73.8 في المائة، وبلغت نسبة انخفاض واردات اليمن نحو 40.2 في المائة، في حين تراجع واردات سورية والسودان بنسبة 30.6 في المائة و8.1 في المائة على التوالي في عام 2011، الشكل (1).

الشكل (1): التجارة الإجمالية للدول العربية  
عام 2011



المصدر: الملحق (1/8).

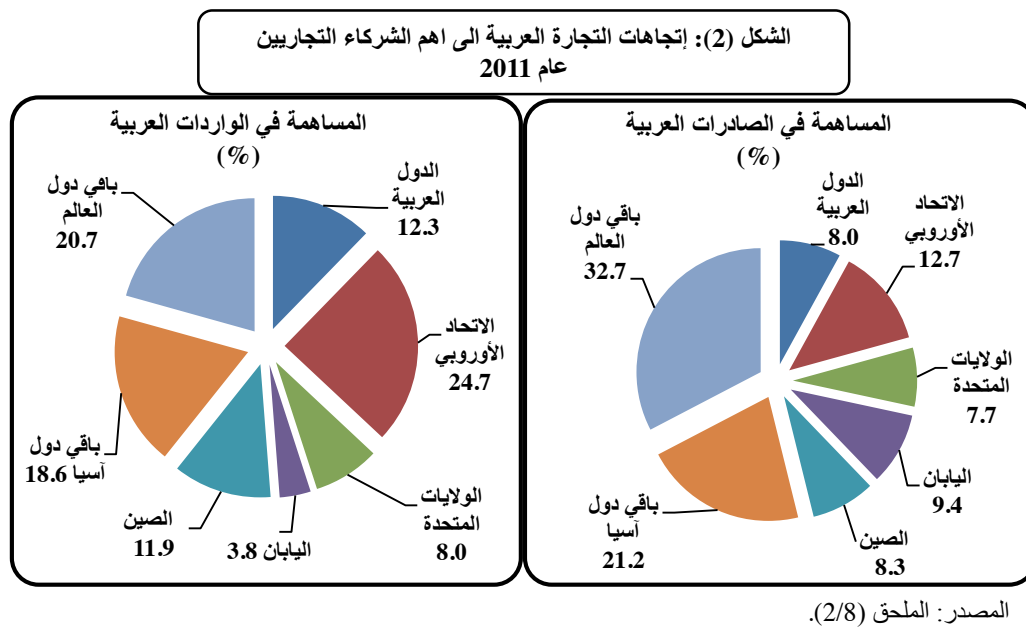
### اتجاه التجارة الإجمالية العربية

أدت التطورات الإيجابية في السوق النفطية العالمية إلى زيادة قيمة التجارة الإجمالية العربية في اتجاه شركائها التجاريين الرئيسيين. فبالنسبة لاتجاه الصادرات العربية إلى آسيا، فقد حققت الصادرات العربية إلى الصين أعلى نسبة زيادة بلغت 35.9 في المائة في عام 2011. تلتها زيادة الصادرات العربية إلى اليابان بنسبة 16.6 في المائة. وشهدت الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة زيادة أيضاً بلغت نسبتها 32.2 في المائة. كما زادت قيمة الصادرات العربية البينية بنسبة بلغت 22.1 في المائة، أما الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي فقد سجلت زيادة متواضعة بلغت نحو 9.8 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وبالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية فقد ارتفعت حصة كل من الصين والولايات المتحدة في الصادرات العربية لتصل إلى نسبة 8.3 في المائة و7.7 في المائة على التوالي في عام 2011 وذلك بعد أن كانت 8.0 في المائة و7.6 في المائة على التوالي في عام 2010. وفي المقابل سجلت حصة الاتحاد الأوروبي في الصادرات العربية أعلى تراجع من 15.1 في المائة إلى 12.7 في المائة، وتراجعت أيضاً حصة الصادرات العربية إلى اليابان من 10.6 في المائة إلى 9.4 في المائة، فحصة الصادرات البينية العربية من 8.5 في المائة إلى 8.0 في المائة خلال الفترة نفسها، الملحق (2/8).

وفيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين، فقد شهدت زيادة متفاوتة في قيمتها من جميع المصادر الرئيسية باستثناء اليابان في عام 2011، فقد حصلت أعلى زيادة للواردات العربية من الصين بنسبة بلغت 22.2 في المائة، ثم الواردات العربية البينية بنسبة زيادة بلغت 17.1 في المائة. كما ارتفعت الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي بنسبة 7.8 في المائة والواردات العربية من الولايات المتحدة بنسبة 6.7 في المائة. أما الواردات العربية من اليابان فقد تراجعت بنسبة 4.1 في المائة في عام 2011.

وفي جانب التوزيع النسبي لحصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية، فقد ارتفعت حصة الصين في الواردات العربية إلى 11.9 في المائة في عام 2011 بعد أن بلغت نحو 11 في المائة في عام 2010. وارتفعت حصة الواردات العربية البينية من 11.8 في المائة في عام 2010 إلى 12.3 في المائة في عام 2011، في حين تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي في الواردات العربية من 25.9 في المائة إلى 24.7 في المائة وحصة الولايات المتحدة من 8.5 في المائة إلى 8.0 في المائة خلال نفس الفترة. كما تراجعت حصة الواردات العربية من اليابان من 4.4 في المائة في عام 2010 إلى 3.8 في المائة خلال عام 2011، الشكل (2).



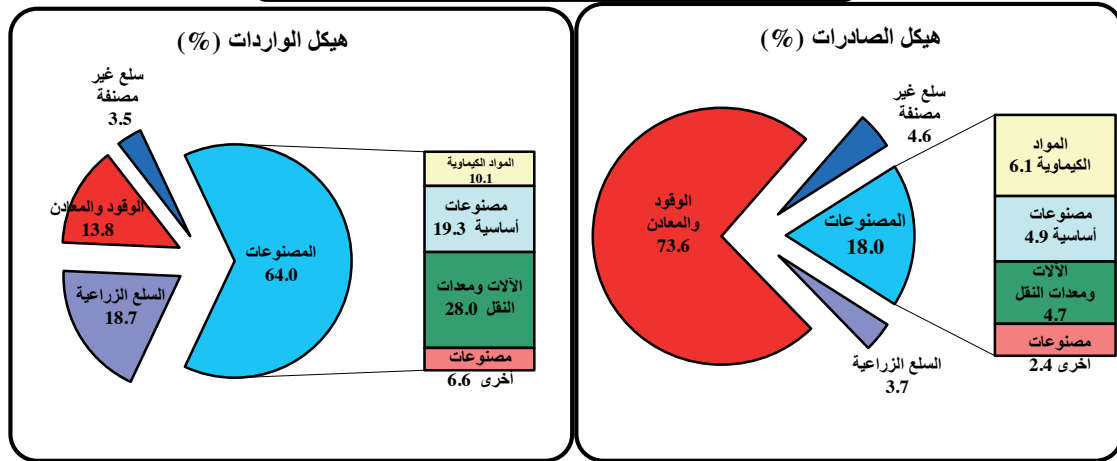
### الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

تظهر الإحصائيات المجمعة أن الوقود والمعادن استأثرت بالحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، والتي ارتفعت من 71.9 في المائة في عام 2010 إلى 73.6 في المائة عام 2011، في حين تراجعت حصة المصنوعات لتبلغ 18 في المائة في عام 2011 مقارنة مع 19.5 في المائة في العام السابق. وضمن مكونات المصنوعات، حافظت المواد

الكيميائية والمصنوعات الأساسية تقريباً على أهميتهما النسبية في الصادرات العربية خلال عامي 2010 و2011 مشكلة نسبة 6.1 في المائة و4.9 في المائة على التوالي. أما الآلات ومعدات النقل فقد تراجع حصتها في الصادرات العربية من 5.3 في المائة إلى 4.7 في المائة خلال الفترة نفسها. وبالنسبة لفئة السلع الزراعية فقد حافظت على أهميتها النسبية تقريباً عند مستوى العام السابق بنسبة 3.7 في المائة، الملحق (3/8) والشكل (3).

وبالنسبة للهيكال السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية، إلا أن حصتها تراجعت من 65.3 في المائة في عام 2010 إلى 64.0 في المائة في عام 2011. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل على المركز الأول إلا أن حصتها في الواردات الإجمالية تراجعت من 31.2 في المائة إلى 28.0 في المائة. وفي المقابل ارتفعت حصة كل من المصنوعات الأساسية والمواد الكيميائية إلى 19.3 في المائة و10.1 في المائة على التوالي في عام 2011، وذلك مقارنة مع 16.3 في المائة و9.6 في المائة في عام 2010. وارتفعت حصة فئة السلع الزراعية من 18 في المائة في عام 2010 إلى 18.7 في المائة في عام 2011. وحصة فئة الوقود والمعادن من 13.6 في المائة إلى 13.8 في المائة خلال الفترة نفسها.

الشكل (3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية 2011



المصدر: الملحق (3/8).

### تنافسية الصادرات العربية

انخفض مؤشر التنوع للصادرات العربية لعام 2010 مقارنة بعام 2007، وذلك بالنسبة لجميع الدول العربية باستثناء أربع دول هي الأردن، القمر، العراق وموريتانيا. إلا أن مؤشر تنوع الصادرات في الإمارات وتونس اقترب من متوسط العالم، مما يدل على زيادة تنوع الصادرات الوطنية لهاتين الدولتين مقارنة بالتنوع الحاصل في هيكل الصادرات العالمية. وفي المقابل ارتفع مؤشر تنوع الصادرات خلال فترة المقارنة ذاتها بالنسبة لكل من الأردن والقمر والعراق وموريتانيا، مما يدل على تباعد هيكل صادراتها عن هيكل الصادرات العالمية. غير أن هذا المؤشر تقريبي نظراً لأنه احتسب لمجموعات سلعية على أساس رقمين من تصنيف النظام المنسق، الإطار رقم (1) والجدول رقم (2).

### الإطار (1)

#### مؤشرات تنافسية الصادرات

تم احتساب ثلاثة مؤشرات مختارة في ضوء البيانات المتاحة لإجراء المقارنة الدولية لتنافسية الصادرات العربية. مؤشر التنوع Diversification Index، يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين 0 و 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركيز Concentration Index، ويعرف بمؤشر هيرفندال- هيرشمان ويقاس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات / الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية. وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و 1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركيز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركيز أكبر.

مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index، وهو مؤشر مركب يركز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية. ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، وكذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة، وذلك بالنسبة لـ 14 مجموعة سلعية رئيسية.

### الجدول رقم (2)

#### تنافسية الصادرات العربية

#### مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية ودول مختارة أخرى

الدول	2010		2007	
	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز
الأردن	0.642	0.176	0.579	0.151
الإمارات	0.585	0.435	0.599	0.486
البحرين	0.705	0.341	0.721	0.406
تونس	0.544	0.162	0.553	0.173
الجزائر	0.788	0.523	0.802	0.598
جيبوتي	0.622	0.300	0.668	0.431
جزر القمر	0.749	0.506	0.723	0.548
السعودية	0.768	0.736	0.777	0.743
السودان	0.810	0.755	0.814	0.632
سوريا	0.637	0.264	0.647	0.307
العراق	0.876	0.972	0.815	0.966
عمان	0.683	0.458	0.738	0.604
قطر	0.796	0.486	0.801	0.502
الكويت	0.807	0.723	0.817	0.688
لبنان	0.619	0.098	0.630	0.104
ليبيا	0.806	0.795	0.809	0.839
مصر	0.587	0.133	0.666	0.311
المغرب	0.664	0.155	0.675	0.155
موريتانيا	0.805	0.484	0.789	0.479
اليمن	0.773	0.721	0.802	0.771
ماليزيا	0.469	0.165	0.463	0.176
سنغافورة	0.491	0.266	0.480	0.250
كوريا	0.583	0.213	0.451	0.156
متوسط العالم	0.000	0.075	0.000	0.077

المصدر: الاونكتاد حسب التصنيف SITC ver 3.0 (تصنيف 3 ارقام).

وفيما يتعلق بمؤشر التركيز، فقد انخفض (أي تحسن) هذا المؤشر لعام 2010 مقارنة بعام 2007 في أربعة عشر دولة عربية هي الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، سوريا، السعودية، عُمان، قطر، القمر، لبنان، ليبيا، مصر واليمن. إلا أن خمس دول عربية أخرى، وهي الأردن، العراق، الكويت، السودان وموريتانيا ارتفع فيها مؤشر تركيز الصادرات. وتجدر الإشارة إلى أن درجة تركيز الصادرات لكل من الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب لا زالت تعتبر منخفضة نسبياً وأقل من المتوسط العالمي.

وفي جانب آخر يمكن استعراض التطورات التي طرأت على تنافسية الصادرات العربية للمجموعات السلعية، وذلك من خلال استخدام المؤشر المركب لكفاءة التجارة<sup>(1)</sup> لعام 2010، والأشمل في تقييم أداء وكفاءة صادرات الدول العربية إلى الأسواق العالمية. ويتضمن هذا المؤشر ترتيباً للدول العربية المصدرة وذلك ضمن 184 دولة مصدرة لأهم الأصناف السلعية في الصادرات العالمية، وهي المنتجات الزراعية، الأغذية المصنعة، المنسوجات والغزل، المنتجات الجلدية، المنتجات المعدنية، الإلكترونيات والملابس الجاهزة.

بالنسبة للمنتجات الزراعية، أتت مصر كأول دولة عربية لتحتل المرتبة 58 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم يليها المغرب ثاني دولة عربية في المرتبة 67 عالمياً في هذا المؤشر، ثم بعد ذلك الأردن في المرتبة الثالثة عربياً والمرتبة 79 عالمياً، فلبنان في المرتبة 84 عالمياً وسوريا في المرتبة 91 عالمياً.

أما بالنسبة لمؤشر كفاءة التجارة في الأغذية المصنعة، تحتل مصر المرتبة الأولى عربياً و47 عالمياً، ثم تأتي تونس في المرتبة الثانية عربياً و51 عالمياً، فلبنان في المرتبة الثالثة عربية و57 عالمياً، والمغرب في المرتبة الرابعة عربياً و59 عالمياً. وبالنسبة للمنسوجات والغزل تنصدر سورية الدول العربية وتحتل المرتبة 48 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، يليها لبنان ومصر في المرتبة الثانية والثالثة نسبياً عند 51 و 52 على التوالي، ثم بعد ذلك الأردن وتونس عند المرتبة 67 و68 على التوالي، والبحرين في المرتبة 75 عالمياً. وفيما يتعلق بالمنتجات الجلدية تنصدر تونس قائمة الدول العربية المصدرة لها، وتحتل المرتبة 34 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة في هذا الصنف السلعي، ثم تليها المغرب بالمرتبة 40 عالمياً، ثم سورية في المرتبة 60 عالمياً والأردن في المرتبة 76 عالمياً. وفي المنتجات المعدنية، تنصدر البحرين قائمة الدول العربية وتحتل المرتبة 27 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة لهذا الصنف السلعي، ثم تليها مصر التي تحتل المرتبة 54 عالمياً فلبنان في المرتبة 55 عالمياً وتونس في المرتبة 59 عالمياً. وبالنسبة للإلكترونيات تنصدر تونس الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 30 في الترتيب العالمي لمؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي المغرب في المرتبة 49 عالمياً، ثم لبنان في المرتبة 53 عالمياً ومصر في المرتبة 62 عالمياً. أما بالنسبة للملابس الجاهزة فتصدر تونس قائمة الدول العربية المصدرة لها وتحتل المرتبة 16 عالمياً في مؤشر كفاءة التجارة، ثم تأتي المغرب في المرتبة 20 من الترتيب العالمي، ثم سورية في المرتبة الثالثة عربياً و43 عالمياً، فمصر في المرتبة الرابعة عربياً و60 عالمياً، والأردن في المرتبة الخامسة عربياً و67 عالمياً، الملحق (4/8).

(1) يقوم مركز التجارة الدولي التابع لمنظمة التجارة العالمية ومنظمة الاونكتاد باحتساب مؤشر كفاءة التجارة العالمية (Trade Performance Index – TPI).



ويوجه عام، تواجه الصادرات العربية جملة من التحديات التي تؤثر على تنافسيتها والتي من بينها التركيز السلعي للصادرات، حيث تمثل صادرات المحروقات نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات العربية. كما أن هناك عامل آخر يفسر ضعف تنافسية الصادرات العربية التي تستند إلى التكنولوجيا باعتبار أن الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية ذات أهمية نسبية أكبر مقارنة بالصادرات عالية التكنولوجيا التي تعدّ متواضعة نسبياً، وذلك بالرغم من حدوث بعض التحسن نحو تصدير منتجات متوسطة وكثيفة الاستعمال التكنولوجي لدى عدد من الدول. كما أن هناك العديد من المعوقات تتعلق بالخدمات اللوجستية وارتفاع تكاليف النقل، خاصة بين دول المشرق والمغرب العربي، إضافة إلى عدم توفر خطوط نقل منتظمة وغيرها من القيود الإدارية والإجراءات غير الجمركية، وضعف البرامج التسويقية وفقدان الجودة لعدم تطبيق المواصفات والمقاييس الدولية. كما أن البحث والتطوير يؤثر في دورة حياة المنتج واستمرارية تسويقه وبالتالي يساهم في ضعف تنمية الصناعات التصديرية. بالإضافة إلى ضعف برامج التمويل القائمة على بناء الأسواق التصديرية، وهو ما يستلزم تبني سياسات تستهدف تشجيع التخصص في الإنتاج حسب الميزة النسبية وتحسين بنية كفاءة التجارة من كافة جوانبها ومنها تلك المتعلقة بالممارسات التجارية والجمارك والنقل والمعلومات والاتصالات والتمويل.

## التجارة البينية العربية

### أداء التجارة البينية

سجلت قيمة التجارة البينية<sup>(2)</sup> العربية في عام 2011 ارتفاعاً بنسبة 19.6 في المائة لتبلغ نحو 93.9 مليار دولار، وذلك مقارنة بقيمة 78.5 مليار دولار في عام 2010. وارتفعت الصادرات البينية بنسبة 22.1 في المائة لتبلغ قيمتها 95.3 مليار دولار في عام 2011، بعد أن بلغت 78.1 مليار دولار في عام 2010. أما الواردات البينية فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 17.2 في المائة لتصل قيمتها إلى 92.4 مليار دولار في عام 2011، الملحق (5/8) والجدول رقم (3).

#### الجدول رقم (3)

#### أداء التجارة البينية العربية

(2011-2007)

معدل التغير السنوي في الفترة 2010-2007 (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	2011	2010	2009	2008	2007	2011 <sup>(2)</sup>	2010 <sup>(2)</sup>	2009	2008	2007	
5.1	19.6	6.7	-20.5	36.9	20.7	93.9	78.5	73.6	92.6	67.6	متوسط التجارة البينية العربية <sup>(1)</sup>
3.4	22.1	0.1	-18.6	35.7	20.4	95.3	78.1	78.0	95.8	70.6	الصادرات البينية العربية
6.8	17.1	14.0	-22.6	38.1	21.1	92.4	78.9	69.2	89.4	64.7	الواردات البينية العربية

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) ÷ 2.

(2) بيانات أولية.

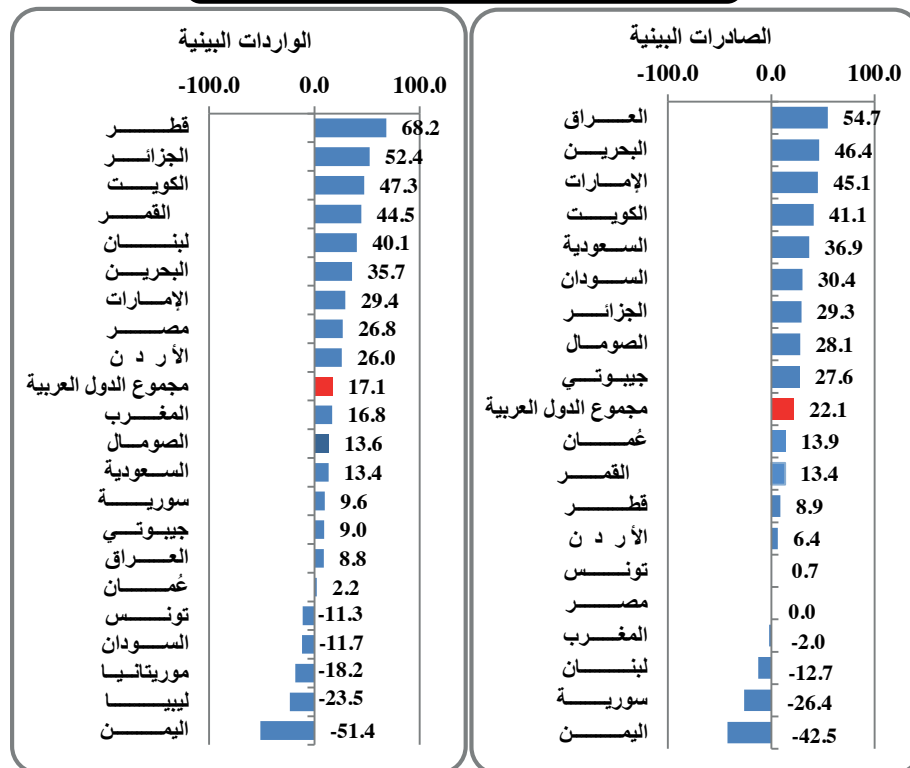
المصدر: الملحق (5/8).

(2) تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية (الصادرات + الواردات) ÷ 2.

وعلى صعيد الدول، ارتفعت قيمة الصادرات البينية لخمس عشرة دولة بنسب متفاوتة تراوحت بين أعلاها 179.4 في المائة بالنسبة لموريتانيا وأدناها 0.7 في المائة بالنسبة لتونس، ولم تشهد الصادرات البينية لمصر زيادة تذكر. ويلاحظ أن غالبية الدول المصدرة الرئيسية للنفط سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة صادراتها البينية، في ضوء ارتفاع الأسعار العالمية للنفط. فقد سجلت صادرات السعودية إلى الدول العربية، التي تشكل حوالي ثلث إجمالي الصادرات البينية العربية، زيادة ملحوظة بلغت نسبتها 36.9 في المائة في عام 2011، كما سجلت صادرات كل من العراق والبحرين والإمارات والكويت وعمان والجزائر إلى الدول العربية ارتفاعاً بنسب تراوحت بين 29.3 في المائة و54.7 في المائة. وفي المقابل شهدت الصادرات البينية لسورية واليمن وليبيا انخفاضاً حاداً بنسب تراوحت بين 26.4 في المائة و47.9 في المائة، متأثرة بظروف عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي شهدتها هذه الدول خلال عام 2011. وانخفضت أيضاً الصادرات البينية للبنان بنسبة 12.7 في المائة متأثرة أيضاً بالأحداث التي طرأت في دول الجوار.

وفي جانب الواردات البينية، فقد سجلت ستة عشر دولة عربية، زيادات في قيمة وارداتها البينية بنسب أعلاها 68.2 في المائة في قطر وأدناها 2.2 في المائة في عُمان. في حين سجلت كل من تونس والسودان وموريتانيا وليبيا واليمن انخفاضاً في قيمة وارداتها البينية بنسب تراوحت بين 11.3 في المائة بالنسبة لتونس و51.4 في المائة بالنسبة لليمن، الشكل (4).

الشكل (4): نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (%)  
عام 2011



المصدر: الملحق (5/8).

## مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية

تراجعت الأهمية النسبية للصادرات البينية العربية بسبب نمو الصادرات العربية الإجمالية في عام 2011 بنسبة أعلى من نسبة نموها، حيث تراجعت الصادرات البينية من الصادرات الإجمالية العربية لتبلغ 8 في المائة خلال عام 2011 وذلك مقارنة بحصة 8.5 في المائة في عام 2010. أما مساهمة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية فقد ارتفعت لتبلغ 12.3 في المائة في عام 2011 مقابل 11.8 في المائة في العام السابق، وذلك في ضوء زيادة نمو الواردات البينية بنسبة أعلى من نسبة نمو الواردات الإجمالية خلال عام 2011.

وبالنسبة لأهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية للدول فرادى، تساهم الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لإثني عشر دولة عربية بحصص تزيد عن متوسط حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية العربية (أي 8.0 في المائة) في عام 2011، وتراوحت هذه الحصص بين أعلاها 91.1 في المائة بالنسبة للصومال وأدناها 8.1 في المائة بالنسبة للسعودية، التي استمر انخفاض أهميتها صادراتها البينية في صادراتها الإجمالية بعد أن بلغت 15.4 في المائة في عام 2009. ولقد تراجعت أيضاً أهمية الأسواق العربية بالنسبة للصادرات الإجمالية لكل من الأردن ولبنان ومصر في عام 2011، إلا أنها لا تزال تشكل حصة عالية بنسبة تبلغ 47.4 في المائة و35.4 في المائة و28.4 في المائة على التوالي، حيث تعتبر صادراتها إلى الدول العربية أكثر الصادرات تكاملاً مع التجارة البينية العربية. بينما لا زالت الصادرات البينية تشكل حصة ضئيلة بالنسبة لكل من الإمارات والجزائر والعراق وقطر والكويت وليبيا والمغرب وموريتانيا، وبالتالي تبقى تجارتها الإجمالية أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، الملحق (6/8) والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)  
مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية  
(2011-2007)

(نسبة مئوية)					
2011 *	2010	2009	2008	2007	
8.0	8.5	10.7	8.9	8.9	نسبة الصادرات البينية العربية الى إجمالي الصادرات العربية
12.3	11.8	11.3	13.3	12.1	نسبة الواردات البينية العربية الى إجمالي الواردات العربية

\* بيانات أولية.  
المصدر: الملحق (6/8).

وفي جانب أهمية الواردات البينية في الواردات الإجمالية على صعيد الدول فرادى، تعتبر أسواق الصادرات العربية مصدراً هاماً بالنسبة لواردات ستة عشر دولة عربية، والتي تشكل حصص وارداتها البينية نسباً أعلى من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية العربية (أي 12.6 في المائة) في عام 2011. ولقد تراوحت هذه الحصص بين

أعلاها 39 في المائة بالنسبة للصومال وأدناها قرابة 13.5 بالنسبة لمصر والمغرب. أما الدول التي سجلت نسباً أقل من متوسط نسبة الواردات البينية في الواردات الإجمالية فقد بلغ عددها خمس دول، هي الإمارات وتونس والجزائر والسعودية وموريتانيا. ويلاحظ في هذا الصدد، أن عدداً من الدول التي تشكل وارداتها من الدول العربية نسبة عالية في وارداتها الإجمالية هي دول يستأثر النفط الخام جزءاً كبيراً من وارداتها من الدول العربية مثل الأردن والمغرب ومصر، والتي شكل النفط الخام حصة بلغت 51.3 في المائة و 47.4 في المائة و 46.9 في المائة على التوالي من قيمة وارداتها من الدول العربية في عام 2011.

### التجارة البينية للتجمعات العربية

تشير البيانات المجمعّة عن تطور أهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية، وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومجلس التعاون لدول الخليج واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير، أن الصادرات البينية لمجلس التعاون لدول الخليج سجلت زيادة بنسبة حوالي 41 في المائة في عام 2011، وسجلت أيضاً كل من الصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية والاتحاد دول المغرب العربي زيادة بنسبة بلغت 23.7 في المائة و 20.4 في المائة على التوالي. أما دول اتفاقية أغادير فقد سجلت زيادة طفيفة بلغت حوالي 2 في المائة في عام 2011. وفي جانب تطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه المجموعات، فقد تراجعت حصة الصادرات البينية لكل من منطقة التجارة الحرة العربية ودول اتفاقية أغادير واستقرت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي عند مستوى عام 2010، وزادت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لدول اتحاد المغرب العربي في عام 2011، الجدول رقم (5).

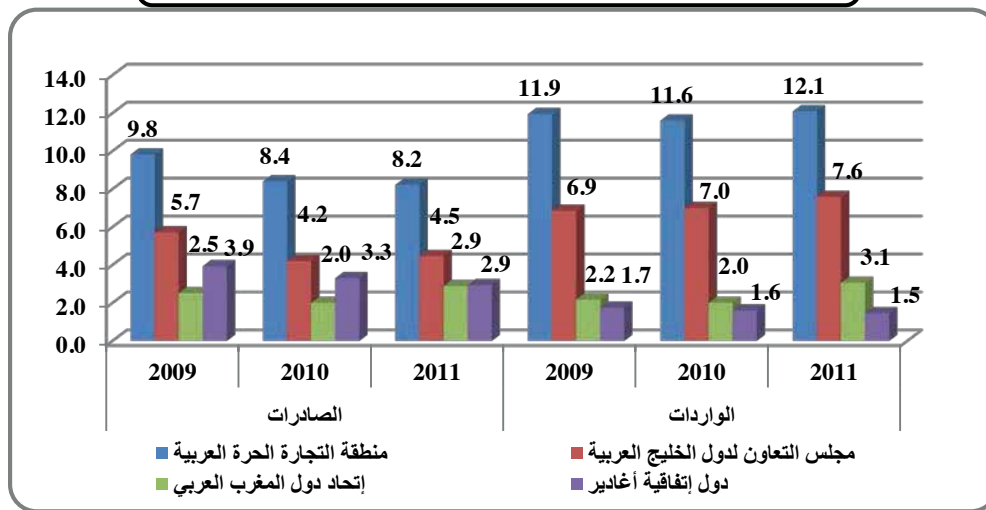
الجدول رقم (5)  
مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية  
2011-2007

معدل التغير 2011 (%)	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)											التجمعات العربية
	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2011 (%)	قيمة الصادرات البينية					
	2011	2010	2009	2008	2007		2011	2010	2009	2008	2007	
21.1	89,958	74,258	71,057	85,478	62,762	23.7	93,383	75,487	75,604	93,122	68,987	منطقة التجارة الحرة العربية
31.4	32,861	25,009	23,654	29,919	19,168	40.7	38,739	27,540	33,144	41,394	31,527	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
4.1	2,782	2,672	2,539	3,404	2,379.5	20.4	3,485	2,895	2,693	3,301	2,362	اتحاد دول المغرب العربي
1.1	1,959	1,937	1,951	2,059	1,552	1.9	2,233	2,192	2,225	2,116	1,387	دول إتفاقية أغادير
	المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)					
	12.4	11.6	11.9	13.3	11.7		7.8	8.4	9.8	9.8	9.1	منطقة التجارة الحرة العربية
	7.6	7.0	6.9	8.5	6.1		4.2	4.2	5.7	6.4	6.2	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
	2.3	2.0	2.2	2.7	2.4		2.7	2.0	2.5	2.0	1.6	اتحاد دول المغرب العربي
	1.4	1.6	1.7	1.8	1.4		2.9	3.3	3.9	2.7	1.9	دول إتفاقية أغادير

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء ( جيبوتي، الصومال، القمر وموريتانيا).  
مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت).  
اتحاد دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب وموريتانيا).  
دول إتفاقية أغادير ( الأردن، تونس ، مصر والمغرب).  
المصدر : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2012، و تقارير قطرية ودولية متنوعة.

وعند مقارنة أهمية التجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، تستأثر التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالنصيب الأكبر، يليها نصيب التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، ولا تزال حصة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير ضئيلة في تجارتهما الإجمالية ضئيلة ولا ترقى لمستويات التجمعات الناجحة في الدول النامية، وذلك على الرغم من أن كلا التجمعين يشمل في عضويته دولاً تتميز اقتصاداتها بتنوع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، مثل المغرب وتونس بالنسبة للاتحاد المغربي، والأردن وتونس ومصر والمغرب بالنسبة لتجمع اتفاقية أغادير، الشكل (5).

الشكل (5): حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية 2011-2009



المصدر: الجدول رقم (5).

## اتجاهات التجارة البينية

يشير هيكل اتجاه الصادرات والواردات السلعية البينية للدول العربية بشكل عام إلى تركيز التبادل التجاري بين الدول العربية في دول متجاورة، في دولة أو دولتين في الغالب. ففي عام 2011، في جانب الصادرات البينية، تركزت صادرات الأردن إلى الدول العربية في العراق بنسبة 32 في المائة والسعودية بنسبة 20 في المائة، وركزت صادرات البحرين البينية في الإمارات (21 في المائة) والسعودية (31 في المائة). أما صادرات تونس إلى الدول العربية فقد تركزت في دولتين متجاورتين هما ليبيا بنسبة حوالي 53 في المائة والجزائر بنسبة 19 في المائة. وبالنسبة لصادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في ثلاث دول هي تونس ومصر والمغرب بنسبة 27 في المائة و36 في المائة و22 في المائة على التوالي، وركزت صادرات السودان إلى الدول العربية في دولة عربية واحدة وهي (الإمارات) بنسبة 71 في المائة، وصادرات الصومال البينية في الإمارات واليمن بنسبة 56 في المائة و21 في المائة على التوالي، وركزت صادرات العراق البينية في سورية (51 في المائة)، والمغرب (40 في المائة)، وصادرات عمان البينية في

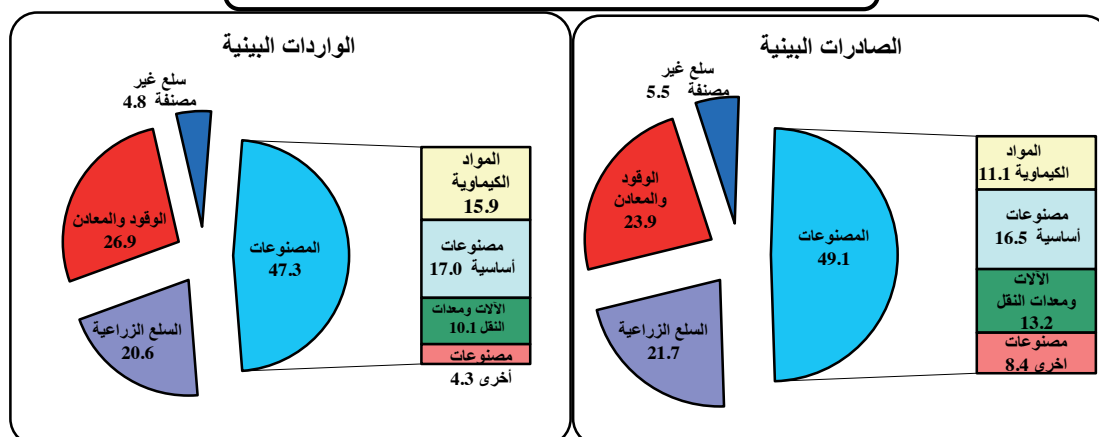
الإمارات بنسبة 71 في المائة، وصادرات قطر البينية في الإمارات (50 في المائة). وأخيراً، تركزت صادرات اليمن البينية في السعودية (41 في المائة) والإمارات (27 في المائة). وفيما يخص الدول العربية الأكثر تنوعاً في اتجاهات صادراتها البينية، تتوزع الأسواق التصديرية لكل من السعودية والكويت ولبنان ومصر على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

وفي جانب الواردات البينية، تركزت واردات الأردن من الدول العربية في عام 2011 في دولة واحدة هي السعودية بنسبة 61 في المائة، وتركزت أيضاً واردات البحرين من الدول العربية في السعودية بنسبة 81 في المائة، والواردات البينية لتونس في ليبيا والجزائر بنسبة 36 في المائة و30 في المائة على التوالي. وتركزت الواردات البينية للسعودية في الإمارات (31 في المائة)، وواردات الصومال البينية في جيبوتي (62 في المائة)، وواردات العراق البينية في سورية (76 في المائة). وتركزت الواردات البينية لقطر في الإمارات والسعودية بنسبة 41 في المائة و31 في المائة على التوالي، والواردات البينية لعمان في الإمارات (73 في المائة)، والواردات البينية للكويت من السعودية والإمارات بنسبة 42 في المائة و21 في المائة على التوالي. أما الواردات البينية لليبيا فقد تركزت في كل من تونس بنسبة 36 في المائة ومصر بنسبة 21 في المائة، والواردات البينية لمصر من الكويت والسعودية بنسبة 35 في المائة و32 في المائة على التوالي، والواردات البينية للمغرب من السعودية والجزائر بنسبة 46 في المائة و18 في المائة على التوالي. وأخيراً تتركز الواردات البينية لليمن في السعودية والإمارات بنحو 36 في المائة و35 في المائة على التوالي. وتعتبر لبنان الدولة الأكثر توسعاً في مصادر وارداتها من الدول العربية، حيث تتوزع حصص الاستيراد بنسب تتراوح بين 10 في المائة و28 في المائة من إجمالي وارداتها من الدول العربية، الملاحق (6/8) و(7/8) و(8/8).

### تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

تشير البيانات المجمعة عن الهيكل السلعي للصادرات البينية لعام 2011 إلى زيادة الأهمية النسبية للمصنوعات، واستقرار الأهمية النسبية للوقود المعدني والمعادن الأخرى، والسلع الزراعية في الصادرات البينية. فقد استقرت حصة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية عند نسبة 23.9 في المائة وهي قريبة من النسبة المسجلة في عام 2010. كذلك بلغت حصة السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية 21.7 في المائة في عام 2011، وهي قريبة من مستواها لعام 2010. أما فئة المصنوعات التي تشكل أعلى حصة في الصادرات البينية، فقد ارتفعت هذه الحصة من 48.5 في المائة في عام 2010 إلى 49.1 في المائة في عام 2011. وسجلت الفئات الفرعية الرئيسية للمصنوعات، وهي الآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأساسية والمصنوعات المتنوعة الأخرى زيادات طفيفة في حصصها في الصادرات البينية في عام 2011، الملحق (9/8) والشكل (6).

الشكل (6): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (%)  
عام 2011



المصدر: الملحق (9/8).

وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية، فمن المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية زائد قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب أن لا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم الفئات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية. وبالرغم من هذه الاختلافات، فيلاحظ من البيانات المجمعة عن هيكل التجارة البينية لعام 2011 أن الحصة السلعية الرئيسية للواردات البينية حافظت على نسب متقاربة وفي نفس الاتجاهات العامة التي سلكتها السلعية للصادرات البينية.

### التجارة البينية للبتروال الخام

تقدر قيمة التجارة البينية للبتروال الخام بحوالي 10.56 مليار دولار في عام 2011 مسجلة تراجع طفيف بنسبة 2.9 في المائة عن العام السابق. وتشكل حصة التجارة البينية للبتروال الخام نسبة 11.3 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية لعام 2011. ففي جانب الصادرات البينية للبتروال الخام، هناك خمسة دول مصدرة رئيسية إلى بقية الدول العربية، هي السعودية والكويت والجزائر والعراق والإمارات، حيث يشكل مجموع صادراتها حوالي 97.7 في المائة من الصادرات البينية العربية للبتروال الخام لعام 2011. وفي جانب الواردات البينية للبتروال الخام، هناك خمس دول مستوردة رئيسية، هي مصر والأردن والمغرب وتونس ولبنان بحيث يستأثر مجموع استيرادها حوالي 98 في المائة من الواردات البينية العربية للبتروال الخام، الملحق (10/8) والجدول رقم (6).

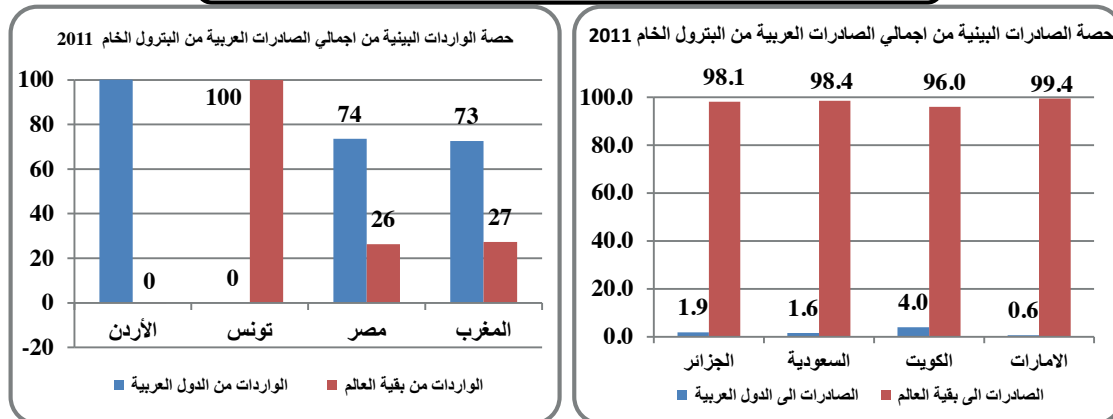
الجدول رقم (6)  
التجارة البينية للبتروال الخام  
(2011-2008)

2011	2010	2009	2008	
10,563	10,876	9,743	10,300	قيمة التجارة البينية للبتروال الخام (مليون دولار)
11.3	13.9	13.2	11.1	حصة التجارة البينية للبتروال الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية <sup>(1)</sup> (%)

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) ÷ 2.  
المصدر: الملحقان (6/8) و(10/8).

إضافة إلى ذلك، وبالنسبة لأهمية الأسواق البينية العربية في تجارة البتروال الخام، فإن حصة الصادرات البينية للبتروال الخام تبدو ضئيلة في الصادرات الإجمالية العربية له. ولإيضاح تشكل الصادرات البينية للبتروال الخام حصة ضئيلة في إجمالي الصادرات لهذه السلعة بالنسبة للدول المصدرة الرئيسية للبتروال الخام، حيث تقدر هذه الحصة بنسبة 1.6 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبتروال الخام و4 في المائة بالنسبة للكويت و3.5 في المائة بالنسبة للجزائر. أما بخصوص الأسواق العربية لاستيراد البتروال الخام، فتشير البيانات المجمعة لعدد من الدول العربية المستوردة للبتروال الخام إلى أن جميع واردات الأردن للبتروال الخام تقريباً تأتي من الدول العربية، وتشكل واردات مصر للبتروال الخام من الدول العربية نحو 74 في المائة من إجمالي وارداتها لهذه السلعة، و73 في المائة و51 في المائة بالنسبة للمغرب وتونس على التوالي في عام 2011، الشكل (7).

الشكل (7): حصة الصادرات والواردات البينية للبتروال الخام لبعض الدول العربية عام 2011



المصدر: الملحق (10/8).



## تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي

بدأت الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى<sup>(3)</sup> بإتباع أسلوب التفاوض الجماعي واستند إلى برنامج تنفيذي وإعلان للمنطقة عام 1998 وذلك بأجراء أول تخفيض جمركي نسبته 10 في المائة على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على استيراد السلع العربية وانتهى العمل بتلك الرسوم والضرائب عام 2005. وبالرغم من كل ما تم إنجازه من موضوعات لا تزال هناك الكثير من الموضوعات التفاوضية والمؤسسية والهيكلية والعوامل الخارجية التي تعيق الانتهاء من مرحلة تكاملية كاملة وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وخلال عام 2011 استكملت الدول الأعضاء متابعة موضوعات المنطقة الإجرائية ومواقف الدول بشأنها والتي تختص باعتماد المواصفات الدولية للمنتجات العربية المتبادلة في حالة عدم وجود مواصفات عربية موحدة. بالإضافة إلى الاستمرار بمناقشة القائمة المقدمة من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية للسلع المستثناة من الإعفاء الجمركي عند استيرادها من الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية وفق الضوابط والمعايير الخاصة بذلك. كما تم متابعة إلغاء القيود غير الجمركية الكمية المطبقة في بعض الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بتنسيق تشريعات المنافسة ومنع الاحتكار، تم إعداد دليل استرشادي للقواعد العربية الموحدة للمنافسة ومنع الاحتكارات لاستخدامه عند صياغة التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالمنافسة ومنع الاحتكار. كما استكملت الدراسات ذات العلاقة بإيجاد آلية لمنع الإغراق والدعم والتدابير الوقائية في إطار المنطقة وإيجاد هيكل موحد لمسميات الرسوم وأجور الخدمات.

وحول عضوية الدول الأقل نموا الأعضاء في المنطقة (السودان، واليمن)، فقد استمرت بتطبيق التخفيض الجمركي بنسبة 90 في المائة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من السلع العربية المنشأ لتصل إلى التعرفة الجمركية الصفرية عام 2012 عوضاً عن عام 2010 حيث أعيد جدول الشرائح المتبقية مراعاة للظروف الإنمائية لتلك الدول. كما استمر إعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل من قبل الدول الأعضاء.

أما على صعيد استكمال مسارات البنى الأساسية لتحرير تجارة السلع في إطار المنطقة، فقد استمرت المفاوضات بشأن صياغة قواعد المنشأ التفصيلية لباقي السلع وآلية معاملة منتجات المناطق الحرة في إطار المنطقة بموجب القواعد التفصيلية للسلع التي تمنح المنشأ. وتم تمديد العمل بنظام الدروبك الخاص بحظر الرسوم الجمركية أو الإعفاء منها من الأحكام العامة لقواعد المنشأ ولمدة ثلاث سنوات أخرى. بالإضافة إلى إعداد الدراسات الخاصة بمجال الطباعة

<sup>(3)</sup> بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى المنطقة ثماني عشرة دولة هي: المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية اليمنية.

والصباغة ودورها في إكساب المنشأ وصناعة الملابس والمنسوجات والتقنيات الفنية المستخدمة وذلك للمساعدة في إعداد القواعد التفصيلية للفصول المتعلقة ذات العلاقة.

وعلى مستوى تحرير تجارة الخدمات في إطار المنطقة، فقد استمر فريق العمل التفاوضي خلال عام 2011 بعقد الاجتماعات التفاوضية لقطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاعات التشييد والبناء والخدمات الهندسية وربطها بالتزامات الدول العربية في قطاع الخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية مع العروض المبدئية والمحسنة التي تقدمت بها الدول العربية في هذا الإطار.

أما فيما يتعلق بتطورات مرحلة الاتحاد الجمركي العربي وفق الجدول الزمني المحدد في برنامج العمل لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، فقد استمرت اللجان المختصة للجنة الاتحاد الجمركي العربي في عملها، وتم خلال عام 2011 إنجاز غالبية المواد الخاصة بالإطار العام والإطار المؤسسي و الأحكام العامة من البرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي، واستمر العمل بوضع جداول التعريفات الجمركية الموحدة التي تستهدف توحيد البنود الوطنية في جداول التعريفات الجمركية، وذلك للوصول إلى إنجاز جدول عربي موحد للتصنيف السلعي يتم استخدامه في المرحلة التالية من عمل اللجنة كأساس للتفاوض على فئات التعريفات الجمركية التي ستطبق في الاتحاد الجمركي العربي. كما تم الاتفاق على حق الدول العربية في إمكانية منح المرونة والتدرج عند تقديمها طلب الانضمام للاتحاد الجمركي العربي. وتمت دراسة تطبيقات الحصيلة الجمركية في إطار الاتحاد الجمركي العربي من خلال الاستفادة من تجارب مجلس التعاون الخليجي والاتحادات الجمركية الأخرى.

وفيما يتعلق بصياغة قانون جمركي عربي موحد فقد تم الانتهاء من عدد من المواد ذات العلاقة بالمستوربات المعنية في إطار الاتحاد الجمركي العربي من قبل المؤسسات الأمنية الوطنية وما يتعلق بالسماح للسفن التزود من المناطق الحرة بجميع المعدات البحرية التي تحتاج إليها. وفيما يتعلق بتوحيد التفرعات الوطنية للتعريفات الجمركية الموحدة فقد تم اعتماد بنود النظام المنسق لغاية الفصل 62 من هذا النظام. وذلك لأن توحيد الأنظمة والإجراءات الجمركية في الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أهم الأسس التي تعمل إدارات الجمارك على إنجازها، والتي من بينها إعداد "قانون موحد للجمارك" يوحد الإجراءات الجمركية في جميع إدارات الجمارك ويساهم في تعزيز التعاون في مجال الجمارك بين الدول الأعضاء .

أما فيما يخص المنافذ الجمركية المؤهلة في إطار الاتحاد الجمركي، فقد تم وضع معايير تفرض على الإدارات الجمركية تطوير منافذها تمهيدا لتحديدها ضمن نقاط الدخول الواحدة في إطار الاتحاد الجمركي والتي من أهمها، تطبيق كافة الإجراءات ضمن مفهوم النافذة الواحدة طبقا للمعايير الدولية الجمركية، وتوفير بنية معلوماتية لاستصدار التقارير والنشرات الإحصائية لأغراض التجارة والمقاصة والتسوية الجمركية بين الدول العربية، وتطبيق مفاهيم إدارة المخاطر طبقا للاتفاقيات الدولية من خلال أنظمة آلية، وتطبيق النظم الجمركية الحديثة مثل التخليص المسبق، وتطبيق

التدقيق اللاحق والمقدرة على إدارة وحفظ السجلات آليا، وتطبيق موحد لقواعد التقييم الجمركي طبقا لقواعد التقييم الجمركي من المادة السابعة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

وعلى صعيد التعاون الجمركي العربي في إطار المنطقة، تم الانتهاء من اتفاقية التعاون الجمركي التي ستحدد مجالات التعاون الإداري والفني بين الإدارات الجمركية العربية في عام 2011. كما تم وضع مسودة مبادرة عربية موحدة حول أمن وتسهيل التجارة واعتماد محاورها المعنية بأمن وتسهيل التجارة والإجراءات الجمركية وإدارة المخاطر وتبادل المعلومات. بالإضافة إلى تنظيم تصدير البرود الطريدية الخاصة بالبضائع والأشخاص وكيفية تسهيل تبادلها في إطار المنطقة والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.